حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

نعم للأسعار الاسترشادية.. ولا لتحديد الأسعار

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/08/14

ظهرت في الأيام الأولى من رمضان "قوائم استرشادية" لأسعار بعض السلع الغذائية الضرورية للمستهلك الفلسطيني، من بينها اللحوم والخضار والألبان وغيرها. وأثار الإعلان عن هذه القوائم مجموعة من الأسئلة والأمور التي تحتاج إلى توضيح ونقاش.

مثلا، ماذا تعني "الأسعار الاسترشادية"؟ ما خطر ببالي، وأكدته لي الملاحظة (أسفل تلك القوائم) أنها أسعار تهدف إلى "توعية المواطنين وإرشادهم في معرفة السعر المتوقع لكل سلعة"، وبالتالي فهي ليست ملزمة. وإذا كان الأمر كذلك، فماذا تعني الملاحظة الأخرى أسفل تلك القائمة من أن تجاوز تلك الأسعار يعتبر "استغلالا يوجب اتخاذ المقتضى القانوني بحق المخالفين"؟ وما معنى أن يتخذ المقتضى القانوني "بحق كل تاجر يرفع أسعاره لتتساوى مع السعر الاسترشادي لأي سلعة"؟ وما هو المقتضى القانوني الذي سيتم اتخاذه بحق المخالفين؟ ثم إن الجميع يعلم، بما فيهم وزير الاقتصاد ووزير الزراعة والمدراء العامون في وزارتيهما، أن معظم التجار، إن لم يكونوا جميعهم، يبيعون تلك السلع، أو بعضها على الأقل، بأسعار أعلى من الأسعار الاسترشادية المذكورة في القائمة، ولم نسمع عن أي مخالفات جرت أو مقتضى قانوني تم اتخاذه. أرجوكم، لا تهددوا باتخاذ إجراءات قانونية لا يتم تنفيذها حتى تكون هناك مصداقية واحترام للقوانين، وحتى لا يصبح من السهل والمستساغ أن يتعود الفرد على انتهاك القانون.

هناك الكثير من الدول التي تنشر أسعارا استرشادية لبعض السلع الأساسية، وهو أمر جيد ومقبول، خصوصا إذا كانت تلك الأسعار محسوبة بعناية وبموجب معلومات دقيقة وسليمة حول تكلفة السلعة للمنتج، لأنها توفر معلومات هامة للمستهلك وتسهم في توعيته . ولكن يجب عدم الخلط بين الأسعار الاسترشادية وبين تحديد سقوف سعرية إلزامية لبعض السلع والخدمات، وهو ما يعتبر تدخلا في آلية السوق. وكما يعلم الكثيرون، فهناك مذهبان متناقضان في الاقتصاد، أحدهما يؤمن باليد الخفية (والخفيفة) لآلية السوق (العرض والطلب) باعتبارها كفيلة بتنظيم وتنسيق نشاطات ومصالح

الأطراف المختلفة في السوق من بائعين ومشترين دون الحاجة إلى أي تدخل من الحكومة (وهو ما أطلق عليه الاقتصادي المشهور آدم سميث اليد الخفية invisible hand)، والمذهب الثاني يؤمن بالتدخل الحكومي والتخطيط المركزي لتحقيق نفس الأهداف والغايات. وهناك جدال محتدم ومستمر بين مؤيدي هذين المذهبين الاقتصاديين، اقتصاد السوق المتمثل في أقصاه بالنظام الرأسمالي والاقتصاد المركزي المتمثل في أقصاه بالنظام الشيوعي أو الاشتراكي. وظهر بين هذين المذهبين طيف آخر من الأنظمة الاقتصادية يطلق عليه مجازا "الاقتصاد المختلط"، وهو يميل قليلا باتجاه اقتصاد السوق. ولا يعني اقتصاد السوق عدم تدخل الحكومة بالمرة، ولكنه يقصر ذلك على حالات محدودة يفشل فيها نظام السوق من تحقيق نتائج مثالية، مثل وجود آثار جانبية سلبية أو إيجابية، أو وجود احتكار طبيعي، أو لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وربما السياسية.

في فلسطين، التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية، منذ قيامها، بنظام السوق. وبالتالي فهي لا تتدخل في آلية السوق، بل تحاول أن تنظم عمل هذه الآلية لتجعلها أكثر كفاءة من خلال سن التشريعات التي تنظم العلاقة بين أطراف السوق المختلفة، وبناء المؤسسات، وتوفير البنية التحتية، وتوفير المعلومات اللازمة للمستهلك والمنتج. وبالتالي فإن نشر أسعار استرشادية لا يعتبر تدخلا في آلية السوق ولا يتناقض مع فلسفة السلطة الوطنية الاقتصادية، بل يأتي متناسقا مع ذلك لأنه يوفر للمستهلك معلومات لا يمكنه الوصول إليها بمفرده حول السعر العادل الذي يتناسب مع تكلفة السلعة. وفي الواقع، فإن سلطة النقد تنشر يوميا أسعارا استرشادية لأسعار بعض العملات، مما يوفر معلومات جيدة للمواطن تحول دون استغلاله.

أما تحديد أسعار السلع من قبل الحكومة فهو أمر مختلف وغير مرغوب، باستثناء حالات ستتم الإشارة إليها بعد قليل. فتحديد سعر للسلعة أقل من سعر السوق يمكن أن يؤدي إلى نقص المعروض من السلعة واصطفاف الناس في طوابير طويلة (كما في طوابير الخبز في بعض الدول المجاورة)، وإلى التضحية بالجودة من خلال استخدام مكونات أقل تكلفة، وبالتالي طرد النوعية الجيدة من السوق وسيطرة السلع ذات الجودة المنخفضة. كما أن استمرار تحديد الأسعار يؤدي إلى ظهور سوق سوداء للسلعة، وهو مشهد كان يتكرر في عدد من الدول التي كانت تحدد أسعار بعض السلع والعملات بأقل من سعر السوق.

هناك استثناءات يمكن فيها تحديد سعر السلعة بشكل إلزامي، فعندما تمنح الحكومة امتيازا لشركة معينة لإنتاج سلعة أو خدمة (مثل الاتصالات والماء والكهرباء وتوزيع الغاز والبنزين) فإنها في الواقع تمنحها قوة احتكارية تسمح لها برفع الأسعار بشكل كبير نتيجة لعدم وجود منافسة، وهو ما يضرّ بالمستهلك. وفي هذه الحالة تستطيع، بل يجب، أن تفرض

الحكومة شروطا لهذا الامتياز، خصوصا ما يتعلق بالسعر والجودة وتغطية المناطق البعيدة وغيرها حتى لا يساء استخدام القوة الاحتكارية الممنوحة لتلك الشركات. ويجب مراقبة هذه الأسعار وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين، ابتداء من توقيع الغرامات التي ينص عليها القانون وانتهاء بإغلاق محل التاجر أو الموزع المخالف وتوقيع العقوبات الأخرى المنصوص عليها في عقد الامتياز. وهناك تبريرات اقتصادية واجتماعية لمثل هذا التحديد للأسعار، ويتم ممارسته حتى في أكثر الدول الرأسمالية تطرفا، وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا وغيرها.

ربما تكون هذه هي المرة الأولى التي تنشر فيها المؤسسات الحكومية أسعارا استرشادية لبعض السلع الغذائية، وهذا يفسر بعض الارتباك الذي حدث، مثل صدور قائمتين: واحدة من وزارة الاقتصاد والأخرى من وزارة الزراعة (قبل أن تصدر قائمة معدلة من وزارة الزراعة في وقت لاحق)، والحديث عن المقتضى القانوني في نفس الوقت الذي يتم فيه التأكيد على أن هذه الأسعار استرشادية وليست إلزامية، وإضافة أصناف إلى القوائم بدون تحديد لنوع أو نوعية السلعة، فلا يكفي مثلا أن يكون السعر الاسترشادي للسمك هو 50 شيقل لأن هناك عشرات الأصناف من السمك. كما أني لا أستطيع أن أفهم لماذا تقتصر القائمة على شهر رمضان، وكأننا نسمح للتاجر باستغلال المستهلك بقية شهور السنة.

أعتقد أن نشر الأسعار الاسترشادية فكرة جيدة ولها أهمية للمستهلك باعتبارها مصدرا للمعلومات، خصوصا إذا تم تطويرها بشكل سليم. وأقترح أن يتم تشكيل لجنة خاصة بذلك، تشارك فيها وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة وجمعية المستهلك وممثل عن التجار، وربما آخرون، لتحديد الأسعار الاسترشادية للسلع الأساسية للمستهلك الفلسطيني، خصوصا الخضار والفواكه واللحوم ومشتقاتها، وأن يتم تحديد الأصناف فيها بدقة أكبر حتى يكون هناك معنى للأرقام. ولكي توفر هذه القائمة معلومات حديثة ومفيدة للمستهلك، أقترح أن يتم نشرها بشكل يومي في الصحف اليومية، وأن يستمر ذلك إلى ما بعد رمضان، مع التوضيح أن هذه الأسعار استرشادية، ودون أن يكون هناك أي تلويح أو تهديد بمقتضى قانوني أو خلافه.